سياسة حزب الحركة القومية التركي تجاه الشرق الأوسط: من الماضي حتى اليوم

زحل كاراكوش دورا

يولي حزب الحركة القومية خصوصية للعلاقات مع العالم التركي، ولكنه في الوقت نفسه يرسم إطارا للعلاقات مع الشرق الأوسط لا يتعارض مع أرض الواقع. وفي هذا الإطار، وفي الوقت الذي يبقي مساعي البحث عن الموارد والأسواق من أجل التنمية الاقتصادية على أجندة السياسة الخارجية، فإنه يهدف أيضا إلى حل المشكلات الأمنية من خلال فهم قائم على احترام سيادة دول المنطقة واستقرارها الإقليمي.

يعتبر حزب الحركة القومية (MHP) حزبا عريقا ويحتل مكانة مهمة في الحياة السياسية التركية منذ تأسيسه. ولم يقبل الحزب النهج الموجه نحو المصلحة البحتة للواقعية الكلاسيكية، بل تبنى موقفاً سياسياً عقلانياً ومثالياً من خلال مزج الواقعية والمثالية، حيث لا يغلب العقل والضمير على بعضهما البعض في السياسة، ويتم حماية المصالح والمُثل في نفس الوقت. ويركز حزب الحركة القومية على مفهوم القومية التي تجمع "الدولة" الفاعل المهيمن في العلاقات الدولية، والمجتمع أي "الشعب" الذي يشكل الدولة القومية، ويؤسس رابطا قويا جدا بين هذا الثنائي. كما أن رؤية الحزب فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، لا

يمكن أن تختلف عن رؤية أتاتورك للسياسة الخارجية التركية، ومجرد التفكير في الفصل بينهما أمر مستحيل من أساسه. وفي هذا السياق، من المهم أيضا دراسة نهج الشرق الأوسط بالنسبة لحزب الحركة القومية الذي يعد أحد الأحزاب السياسية المركزية في تركيا.

كيفية تصور حزب الحركة القومية للشرق الأوسط

يولي حزب الحركة القومية خصوصية للعلاقات مع العالم التركي، ولكنه في الوقت نفسه يرسم إطارا للعلاقات مع الشرق الأوسط لا يتعارض مع أرض الواقع. وفي هذا الإطار، وفي الوقت الذي يبقي مساعي البحث عن الموارد والأسواق من أجل التنمية الاقتصادية على أجندة السياسة الخارجية، فإنه يهدف أيضا إلى حل المشكلات الأمنية من خلال فهم قائم على احترام سيادة دول المنطقة واستقرارها الإقليمي. وعلى حد تعبير الرئيس المؤسس لحزب الحركة القومية، ألبارسلان توركيش، إن الحزب يتبنى شعار "... حرب بلا هوادة ضد التصنيف الإقليمي والطائفية وجميع أشكال الانفصال الأخرى". ولهذا السبب، يقف الحزب ضد المشاريع التي تنفذها الجهات الدولية من خلال تقديم الدعم المسلح لحزب العمال الكردستاني والمنظمات الإرهابية الأخرى، بهدف زعزعة الاستقرار الإقليمي لدول المنطقة، لاسيما تركيا. وفي هذا الاتجاه، يؤيد الحزب حماية وتعزيز مصالح تركيا الأمنية والاقتصادية والتجارية على أكبر مستوى ممكن، من خلال إحلال السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وما أكده رئيس حزب الحركة القومية د. دولت بهجلي في عام 1999، على المستوى الرمزي لرؤية السياسة الخارجية لتركيا للقرن الحادي والعشرين بعبارة "تركيا الدولة القائدة" يلخّص فهم السياسة الخارجية طويلة المدى لحزب الحركة القومية.

اكتسبت صراعات الهيمنة التي أفرزها النظام العالمي أحادي القطب بعد الحرب الباردة، زخما كبيرا على نطاق عالمي مع تأثير المنظمات الإرهابية التي بدأت تظهر كجهات فاعلة جديدة، وانتشرت وأدت هذه التطورات إلى انتقال بشري مكثف (هجرة غير نظامية وجماعية). ونتيجة لكل هذه التهديدات، بدأت العودة بشكل سريع إلى عصر الدول القومية والسياسات الموجهة نحو الأمن في القرن الحادي والعشرين، ولم تتعارض سياسات حزب الحركة القومية مع هذا الفهم منذ اليوم الأول، كما أن النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب الذي نشأ من عام 2021 يؤكد صحة هذا النهج.

وعندما ننظر إلى البيان الانتخابي لعام 1999 لحزب الحركة القومية الذي يعد شريكا في التحالف الداعم

للحكومة، يلفت انتباهنا عبارة، "... سياسة خارجية تتبنى العدل في المبادئ والمساواة السياسية والمصالح المتبادلة والقومية، وفعالة ووطنية تستمد قوتها من الشعب، ويتم تنفيذها في إطار أفق يهدف لزيادة قوة تركيا التي هي بالفعل قوية في منطقتها". وذلك كان واضحا في السياسة التي اتبعها حزب الحركة القومية في الفترة التي كان فيها شريكا في السلطة في مرحلة ما بعد اتفاقية أضنة الموقعة مع سوريا في العام 1998، حيث اعتمد الحزب سياسة مواصلة المكافحة الفعالة للمنظمات الإرهابية وفضل سياسة حذرة ومتوازنة وفي نفس الوقت شاملة وموجهة نحو التعاون والدخول في عمليات التطبيع مع دول الجوار. ومع اتفاقية أضنة، لم يتم تطبيع العلاقات بين البلدين فحسب، بل تحولت العلاقة أيضا إلى تعاون واسع النطاق وتحالف إقليمي.

وفي الوقت الذي كان هناك توازن في مسألة التعاون خلال وبعد تلك الفترة، فضّل حزب الحركة القومية اتباع سياسة مواصلة العقلانية والواقعية من خلال التركيز على القضايا الأمنية، بدلا من تجاهل المخاوف الأمنية لتركيا. ولو تابعنا التصريحات الصحفية لرئيس حزب الحركة القومية د. دولت بهجلي والكلمات التي ألقاها في اجتماعات الكتلة النيابية لحزبه في البرلمان منذ عام 2011، سيتبين لنا أنه حافظ على نفس الموقف من السياسة تجاه سوريا واللاجئين منذ اليوم الأول للحرب الأهلية. وسنرى أنه من جهة لفت الانتباه إلى وجود منظمة حزب الاتحاد الديمقراطي / وحدات حماية الشعب التابعة لحزب العمال الكردستاني الإرهابي الذي بدأ ينتشر على حدودنا، والمشاريع التي تنفذها القوى العالمية لاسيما الولايات المتحدة في هذه المنطقة ضد تركيا، ومن جهة أخرى اقترح إنشاء حزام أمني يمتد من قنديل إلى عفرين وتوطين اللاجئين والنازحين السوريين في هذه المنطقة الآمنة الخاضعة لسيطرة الجيش التركي. وشدد على ضرورة دعم السوريين الذين فتحنا لهم أبوابنا، وضرورة عدم استمرار هذا الوضع على المدى الطويل وحذّر من أن هذا الوضع لا ينبغي أن يتحول إلى "غزو صامت"، وأشار إلى ضرورة إعادة السوريين المتواجدين في بلادنا إلى وطنهم بشكل آمن في أسرع وقت ممكن.

بصمات حزب الحركة القومية في فترة تحالف الجمهور

يدرك حزب الحركة القومية أن الهجرة الجماعية غير المنظمة تعتبر من أهم مشاكل القرن الحادي والعشرين، لذلك كان الحزب منزعجا من أن تتحول هذه المسألة إلى مشكلة تهدد وحدة تركيا الوطنية، بسبب القرب الجغرافي من المناطق التي تعد مصدرا للأعداد الكبيرة من اللاجئين / النازحين. ولهذا السبب، يقدم الحزب دعما كاملا للسياسة المتبعة تجاه سوريا والتي اكتسبت بعدا جديدا من خلال التحول من سياسة "القوة الناعمة" إلى سياسة "القوة الذكية"، من خلال العمليات العسكرية التي تم تنفيذها منذ عام 2016 بهدف إنشاء منطقة آمنة والقضاء على مشكلة الإرهاب. ويرى حزب الحركة القومية أن العمليات العسكرية التي تنفذ ضد حزب العمال الكردستاني وامتداده من الجماعات الإرهابية، لاسيما في العراق وسوريا، ضرورية في هذا الصدد، وأن من الممكن طرد هذه المنظمات من المنطقة في إطار النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب، كما يدعم الحزب السياسات في هذا الاتجاه لصالح تركيا من حيث الوحدة الوطنية والأمن القومي.

وأولى حزب الحركة القومية أهمية خاصة لالتزامات تركيا الدولية، حيث أوضح أيضا في بياناته الانتخابية منذ عام 1999 أنه لم يغير خطابه بشأن "... سياسة خارجية فعالة ونشطة ومستقرة من شأنها أن تتكيف مع تغيرات العالم والإقليمي المتغير، في إطار يرتبط ويحترم القانون الدولي ويولي أهمية للمواثيق والوفاء بالعهود". ويشار إلى أن الشرق الأوسط يضم دولا / شعوبا ذات أعلى دخل للفرد في العالم، وهناك أيضا دول ذات أقل دخل للفرد في العالم. ويجب أن تكون هناك خطوات لتشكيل مصالح اقتصادية مشتركة في هذه المنطقة التي يتزايد عدد سكانها بشكل سريع. وفي هذا السياق، يرى حزب الحركة القومية أنه من الصواب أن تقوم تركيا بأعمال في هذه المنطقة في نطاق واسع بدءا من الاستثمارات الصناعية المشتركة كثيفة العمالة وصولا إلى تصدير خدمة المقاولات (إضافة إلى جميع أشكال التجارة والتصدير).

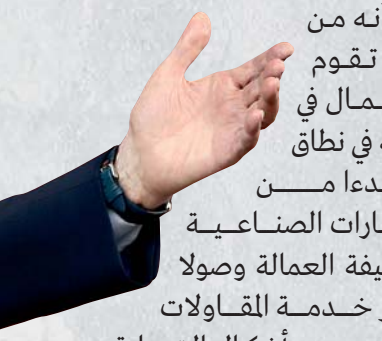

وفي مرحلة الثورات التي بدأت في تونس وتحولت إلى حراك شعبي واسع في مختلف المناطق العربية، أبدى حزب الحركة القومية موقفا معارضا لتنفيذ جميع المشاريع الأجنبية تجاه الشرق الأوسط من حيث المبدأ، وحافظ على موقفه المؤيد للتعاون مع دول الجوار في المنطقة. كما أن سياسة حزب الحركة القومية فيما يتعلق بإسرائيل وفلسطين ليست خارج هذا الإطار أو بعيدة عنه. ولطالما أراد حزب الحركة القومية تطوير علاقات تركيا مع الدول العربية وإيران وإيصالها إلى أفضل مستوى، وفي الوقت نفسه كان مؤيدا لاستمرار علاقات تركيا مع إسرائيل بشكل سليم. وتبنى حزب الحركة القومية نهجا في القضية الفلسطينية تجاه الشرق الأوسط يدعو إلى تقديم الدعم الدبلوماسي على المنصات الدولية للقضايا العادلة والمشروعة لكل من الفلسطينيين والدول العربية، مع الحرص في الوقت نفسه على عدم تدهور العلاقات مع إسرائيل.

وعند النظر إلى محور السياسة الخارجية لحزب الحركة القومية في سياق التطورات الجارية في شرق البحر المتوسط، سنرى أنه يتحرك في نفس الاتجاه. وانطلاقا من فرضية أن المشاكل الإقليمية مع اليونان والقبارصة اليونانيين لا يمكن حلها بطريقة سليمة ومستدامة على المدى القصير، فإن حزب الحركة القومية يولي أهمية كبيرة للعلاقات القائمة على المصالح المشتركة، لاسيما مع إسرائيل ومصر. لأن الحقائق التي ظهرت في السنوات الأخيرة تؤكد أن هذه الدول ستتحول إلى حلفاء إقليميين لليونان والقبارصة اليونانيين، في حالة تدهور العلاقات معها بطريقة لا تقوم على المصالح الوطنية المشتركة. ووقف حزب الحركة القومية إلى جانب تأسيس علاقات مع مصر وإسرائيل بشكل مستقل عن بعضهما البعض وبطريقة تتوافق مع مصالح تركيا في المجالات الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية. وفي هذا السياق، يولي حزب الحركة القومية أهمية كبيرة لدور صانع اللعب التي تقوم به تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، كما يدعم الحزب بشكل كامل عملية "تطبيع العلاقات" التي بدأت مع ليبيا وتستمر مع مصر ومن المتوقع أن تتواصل مع سوريا.

ولم يخلط حزب الحركة القومية بين الاهتمامات السياسية الداخلية وأهداف السياسة الخارجية لتركيا، وظل ملتزما بإطار السياسة الخارجية الذي رسمه بوضوح منذ يوم تأسيسه، ولم يدّخر دعمه للسياسات في هذا الاتجاه حتى خلال وجوده في المعارضة. وبالنظر إلى أن عام 2016 كان نقطة تحوّل مهمة من حيث التغير في مسار السياسة الخارجية التركية، فلن يكون من الخطأ قول الادعاء التالي: إن حزب الحركة القومية تابع عن كثب السياسات والمواقف القائمة على المصلحة الوطنية والقضايا القومية التي تم تطويرها في المرحلة الجديدة التي بدأت بالقضاء على العناصر غير الوطنية داخل الدولة، ودفعت هذه التغيرات والتحولات حزب الحركة القومية إلى بدء تقديم الدعم الكامل للسياسة الخارجية. وفي هذه الفترة الجديدة التي تشبه إلى حد بعيد وتنسجم مع فهم السياسة الخارجية لحزب الحركة القومية، أظهر الحزب موقفا يتجاوز كونه حزبا سياسيا وتبنى مصالح الدولة من خلال نهجه الوطني، ووقف إلى جانب الخطوات التي اتخذتها الحكومة في هذا الاتجاه، ودعم وساهم في رسم السياسات العالمية المتمركزة حول الشرق الأوسط، في إطار قيادة تركيا. ■

* تم نشر هذه المقالة باللغة التركية في العدد 121 من مجلة تحليلات الشرق الأوسط التي تصدر عن مركز أورسام.

زحل كاراكوش دورا: أكاديمية وباحثة تركية، حاصلة على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة أنقرة يلدريم بايزيد، حاليا هي نائب رئيس قسم تطوير الاستراتيجيات في البرلمان التركي.